



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 14 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7142



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الحوثيون والإصرار على مواصلة الحرب وزعزعة الاستقرار الإقليمي

الإمارات اليوم

03 المرأة الإماراتية تتصدر الإقليم في «المساواة بين الجنسين»

تقارير وتحليلات

04 «اجتماع باريس»... هل هو كاف لإخراج لبنان من أزماته؟

05 إدلب.. النظام وحلفاؤه يحاولون الحسم والمقاتلون يصرون على الاستمرار

06 هل بدأت حملة التأثير الإقليمي في إيران بالتراجع؟

شؤون اقتصادية

08 تقارير عالمية: قطاع الخدمات يعزز النمو في الإمارات

من إصدارات المركز

09 المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في

ألمانيا التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل

تطورات الأزمة الليبية

10 الجيش الوطني الليبي على مرمى حجر من قلب طرابلس



الحوثيون والإصرار على مواصلة الحرب وزعزعة الاستقرار الإقليمي

تواصل ميليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران نهجها التصعيدي وعلى مستويات متعددة؛ وذلك برغم كل إجراءات حسن النية وبناء الثقة التي قام بها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، أو الجهود الدولية التي يقودها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن؛ فقد استهدفت هذه الميليشيات، الأربعاء الماضي، مستشفى الحارث العام في جازان داخل السعودية، ومرافق مدنية بالقرب من المستشفى يرتادها المواطنون والمقيمون؛ والحمد لله، لم تسفر عن أي أضرار بشرية؛ كما واصلت الميليشيات عمليات القتل والختطف، حيث اختطفت عدداً من كبار الضباط في جهاز الأمن السياسي والأمن القومي في محافظة المحويت، واقتادتهم إلى أحد السجون التابعة لها؛ وذلك ضمن مخطط لإحكام سيطرتها على الجهازين عقب إقصاء جميع الضباط والأفراد الأمنيين غير المواليين لها؛ خاصة بعد تنامي حالة الرفض الشعبي لها في العديد من المحافظات؛ كما دفعت، فوق هذا وذلك بتعزيزات عسكرية جديدة إلى أطراف مديرية الدريهمي، جنوب مدينة الحديدة؛ وهي تتخذ من الأهالي دروعاً بشرية لها، كما أكدت مصادر كثيرة محايدة.

كل هذا وغيره، يؤكد أن هذه الجماعة غير معنية لا بتهدئة ولا بحلول سياسية؛ وإنما تسعى لكسب الوقت، وهي بالتالي أصل المشكلة ولا يبدو أنها جزء من حلها؛ فما تقوم به من جرائم، سواء على مستوى داخلي، حيث تواصل عمليات القتل والقمع والنهب والاختطاف، أو خارجي، حيث تستهدف المناطق المدنية في المملكة وتهدد الآخرين فيها، يؤكد أن هذه الميليشيات هي العقبة الأساسية في طريق الحل السياسي للأزمة؛ وأن ما يتحدث عنه مسؤولها أو ناطقوه الإعلاميون لا يتعدى كونه دعاية إعلامية لإيهام العالم، بعد أن كشف أمرها بأنها لا تريد حل الأزمة؛ فبرغم التزامها أكثر من مرة وبرعاية أممية بتنفيذ اتفاق السويد الموقع معها مطلع ديسمبر 2018، وتكثيف الجهود الإقليمية والدولية من أجل إيجاد حل للأزمة اليمنية، ما زالت الجماعة تتبنى نهج التصعيد من خلال الإصرار على استهداف المناطق المدنية، داخل اليمن وخارجها، وهو ما يجعل مهمة البحث عن حل سياسي لأزمة إنسانية في العالم أكثر تعقيداً وصعوبة. ولا يخفى أن ميليشيا الحوثي الإرهابية التي تقوم بين الفينة والأخرى بإطلاق القذائف أو الصواريخ تجاه المدن السعودية، تعتقد أن هذا من شأنه أن يقلل من حجم الضغوط المفروضة عليها، سياسياً وعسكرياً، والاعتراف بها كطرف مؤثر وفاعل في المعادلة السياسية اليمنية، ولكن رهانها هذا أصبح محكوماً عليه بالفشل بعد أن انكشفت حقيقتها أمام الشعب اليمني، وتأكد للجميع أنها ليست سوى أداة ضمن مشروع إيران الطائفي في المنطقة. فلم يعد يخفى أن أفعال الجماعة الإرهابية، وإن كانت تعكس حالة اليأس والانهييار الذي وصلت إليه بعد الهزائم التي منيت بها في العديد من الجبهات، فإنها ترتبط بشكل أو بآخر بإيران التي تواجه أزمة داخلية وضغوطاً خارجية متزايدة، خاصة مع استمرار الولايات المتحدة في سياستها القائمة على فرض العقوبات القسوى عليها؛ وتريد أن تخفف الضغوط عن نفسها وتستغل الوضع في اليمن كورقة مساومة. فهناك اعتقاد متزايد لدى المراقبين وعلى مستوى عالمي، أن قرار الحوثيين، سواء بمواصلة الحرب أو الاتجاه نحو السلام، ليس بأيديهم؛ بعد أن أصبحوا مرتهين لإيران التي تمدهم بالمال والسلاح، وتمكنهم من مواصلة الحرب التي تسببت في مقتل عشرات الآلاف وتشريد وتجويع الملايين.

لقد أصبح واضحاً الآن أين تكمن المشكلة؛ ومن هو الطرف المعرقل الذي يقف في وجه الجهود المبذولة من أجل إنهاء الصراع في اليمن؛ الأمر الذي يستدعي موقفاً دولياً قوياً من هذه الميليشيات ومن يقف وراءها ويمدها بالسلاح برغم الحظر الأممي عليها، ومن ثم ضرورة القيام بتحريك فعلي لردعها؛ وهذا ما تدعو إليه دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشارك في التحالف العربي، وتدعم جهود الأمم المتحدة بقوة من أجل وضع حد لهذه الأزمة، والسعودية أيضاً وكل الدول المحبة للسلام، التي تريد بالفعل أن تنهي هذه المأساة الإنسانية.

المرأة الإماراتية تتصدر الإقليم في «المساواة بين الجنسين»

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة جُلّ العناية والاهتمام بالمرأة؛ فعملت -وبفضل توجيهات قيادتها الرشيدة- على تقديم كل سبل الدعم والتمكين لها على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة؛ وهو ما تحقق بفضل اعتماد تشريعات وممارسات عززت من حضور المرأة على هذه الصعد بفاعلية وكفاءة، بعد أن نالت حقوقها بمساواة وعدالة مع أخيها الرجل، وبذلت إلى جانبه كل ما في وسعها لأجل خدمة وطنها وشعبها. المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص التي تحققت للمرأة الإماراتية لم تكن مجرد تنظير؛ إنما تمت ترجمة ذلك على الأرض بشكل جلي وواضح، وهو ما ظهر مؤخراً في تحقيق دولة الإمارات قفزة نوعية، بـ 23 مركزاً لتصل إلى المرتبة الأولى عربياً والـ 26 عالمياً في تقرير المساواة بين الجنسين، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019؛ الأمر الذي يجعل من ترتيب الدولة على بُعد خطوة واحدة على المستوى العالمي من تحقيق المستهدف الوطني في الوصول إلى قائمة أفضل 25 دولة في العالم بهذا المؤشر عام 2021.

وكان لتوجيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في إنشاء «مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين» دور بارز في تحقيق دولة الإمارات هذه المرتبة المتقدمة؛ بوصفه أول جهة اتحادية حكومية من نوعها في العالم تعمل على تعزيز التوازن بين الجنسين، وترتقي بمرتبة الدولة لتكون ضمن أفضل 25 دولة في العالم عام 2021؛ حيث قالت حرم سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، سمو الشيخة منال بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين: «إن تقدم الإمارات إلى هذا الترتيب العالمي في وقت قياسي هو ثمرة لدعم القيادة الرشيدة لملف التوازن بين الجنسين كأولوية وطنية لتعزيز المسيرة الداعمة للمرأة.. من خلال إطلاق العديد من المبادرات التي ترسخ التوازن ثقافة مؤسسية ونهجاً مستداماً على كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي كل القطاعات والمجالات».

كما كان للتشريعات والقوانين والسياسات التي ترجمت ما نصّ عليه دستور الدولة حول مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع، أثر بالغ في تحقيق التقدم المنشود لدولة الإمارات ومواطنيها، وخاصة فئة النساء منهم؛ وهو ما تجلّى بقرار صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في عام 2019، برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50% من عدد الأعضاء، وإطلاق مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، حزمة من المبادرات والسياسات الداعمة للمرأة في المجالات كافة؛ الأمر الذي عزز مكانة الدولة عالمياً في تحويل المساواة والتوازن بين الجنسين من ثقافة إلى ممارسة؛ وفق أفضل الممارسات التي تعلي اسم دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية العالمية.

لقد كان لرؤية وتطلعات القيادة الرشيدة، وتوجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية (أم الإمارات)، أثر بالغ الإيجابية في ترسيخ دور المرأة الإماراتية في السياسة والاقتصاد والمجالات الاجتماعية وحتى الأمنية والعسكرية، وجعل دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به عالمياً، وذلك بتشجيع المرأة على خوض التحديات وتذليل العقبات أمامها حتى تتمكن من تحقيق المنجزات، واضعة لنفسها مكانة متميزة في مسيرة الدولة التنموية، حتى تحولت المرأة إلى صاحبة دور مهم وفاعل في كل المجالات؛ مكنها من تقلد مناصب رفيعة؛ من وزيرة إلى رئيسة للمجلس الوطني الاتحادي، فضلاً عن تبوؤها مناصب مهنية عليا، في القضاء والطب والهندسة وغيرها الكثير.



«اجتماع باريس».. هل هو كاف لإخراج لبنان من أزماته؟

التظاهرات اللبنانية التي عمّت أنحاء البلاد منذ 17 أكتوبر الماضي، وتسببت باستقالة رئيس الحكومة سعد الحريري في 29 من الشهر نفسه، جاءت بعد معاناة متراكمة من مجموعة تحديات سياسية واقتصادية، أثرت في المستويات المعيشية للأفراد والمجتمعات، وتسببت بارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم، وغير ذلك من التحديات.

تشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط، مردّه اعتبار أن السلطات السياسية التي حكمت البلاد تسببت بإحداث المزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إثر تفشي الفساد وسوء الإدارة والتوجه نحو مرحلة من الانحدار الاقتصادي



الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها لبنان وتشكيل «حكومة إصلاحية»، ويتضح أنها بعيدة المنال في الوقت القريب، جعلت من فرنسا تَعَدِّد اجتماعاً لمجموعة الدعم الدولي للبنان، التي تضم الأمم

والمالي، جزاء السياسات الاقتصادية القائمة على المحاصصة والإهمال للقطاعات الإنتاجية، وغياب الرقابة والمحاسبة.

وبسبب تفاقم كل تلك التحديات وغيرها، يرى خبراء ومتخصصون في الشأن الاقتصادي أن نجاح أي خطة اقتصادية تنهض لبنان يتطلب العديد من العوامل، أهمها: تغيير هيكلية الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي استهلاكي إلى اقتصاد منتج، وخفض وترشيد الإنفاق العام والحد من هدر المال العام، ومنح الأولوية للإنفاق الاستثماري الهادف إلى تعزيز الإنتاجية وخلق فرص عمل سريعة. أما بخصوص الدين العام في لبنان، الذي بلغ حتى نهاية أغسطس الماضي 86.57 مليار دولار وبنسبة وصلت إلى 152% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يمكن تجاوزه، بحسب خبراء، عبر طلب الحكومة من المصارف المحلية فترة سماح على ديونها، وتحمل المصارف مسؤوليتها في مساعدة الحكومة على تحقيق التوازن في الموازنة العامة، بقبول سندات خزينة بصفر فائدة.

ويؤكد مختصون أن تحقيق الإصلاحات المنشودة يقتضي ضرورة مكافحة الفساد من خلال تفعيل دور ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي، واستعادة الأموال المنهوبة من خلال قانون الإثراء غير المشروع، وإلغاء السرية المصرفية عن العاملين في الشأن العام، ورفع الحصانة عن النواب والوزراء، وإصلاح النظام النقدي، وتطوير البنى التحتية، وحل مشكلة الكهرباء من خلال بناء معامل إنتاج إضافية قادرة على تغطية حاجة السوق وغيرها؛ فالاحتجاجات التي جاءت نتيجة تدهور اقتصاد لبنان، الذي يخسر 80 مليون دولار يومياً بسبب حالة الشلل، بحسب وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية منصور بطيش، باتت أمام توقعات أكثر تشاؤمية بشأن ركود النمو وإطالة أمد الأزمة، في ظل تعهدات حكومية بالإصلاح، لم تُعد مقنعة للمحتجين.

المتحدة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، يوم الأربعاء 11 ديسمبر، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، عقب الاجتماع، أن المجتمع الدولي يرهن أي مساعدة مالية للبنان بتشكيل حكومة إصلاحية، مشيراً إلى أن «هدف الاجتماع هو حث السلطات اللبنانية على إدراك خطورة الموقف»، وحث مسؤوليه السياسيين على الإنصات لاحتجاجات الشارع.

وأمام اشتراطات المجتمع الدولي، ثمة معوقات عدّة تقف حائط صد في وجه مساعدة لبنان مالياً؛ فباعتذار سمير الخطيب الذي كان مرشحاً لرئاسة الوزراء، فإن الأمور في لبنان عادت إلى مربعها الأول. وفي مقابل ذلك يعول مراقبون على المشاورات المقبلة مع النواب بشأن تكليف رئيس وزراء جديد في 16 ديسمبر الجاري، التي أعلن عنها مؤخراً الرئيس ميشال عون، وعودة الحريري إلى الواجهة مجدداً، مرشحاً لرئاسة الوزراء.

الحريري الذي اشترط الشهر الماضي، للموافقة على توليه رئاسة الحكومة من جديد، أن تتشكل حكومة من وزراء متخصصين، وأن تتال رضى المحتجين، يواجه تعقيدات كبرى؛ أهمها رفض «حزب الله» وعون تشكيل حكومة من التكنوقراط، وإصرارهما على حكومة تضمّ سياسيين، في وقت يرفض فيه المحتجون ذلك.

الحاجة الملحة التي تحدث عنها اجتماع مجموعة الدعم الدولي للبنان، بضرورة تبني «حزمة إصلاحات اقتصادية مستدامة وشاملة وذات مصداقية»، واعتماد ميزانية موثوق بها لعام 2020 في غضون أسابيع من تشكيل الحكومة الجديدة، يبدو أنها مسألة تحتاج إلى وقت ليس بالقليل، كما أن المساعدات التي ينتظرها اللبنانيون لن تكون كفيلاً وحدها بحل التحديات الاقتصادية التي تراكمت خلال سنوات كثيرة ماضية؛ فإصرار المتظاهرين والمتظاهرات في لبنان على



إدلب.. النظام وحلفاؤه يحاولون الحسم والمقاتلون يصرون على الاستمرار

بين كَرّ وفرّ تواصل عجلة المعارك الطاحنة في محافظة إدلب السورية دورانها غير عابئة بفداحة الخسائر البشرية وحجم الأضرار الهائل في جميع مرافق الحياة الناجمين عن استمرار لعبة الموت في هذه المحافظة المنكوبة التي حوّلتها خطط النظام السوري وداعميه الأساسيين روسيا وإيران، إلى معقل للثوار من شتى الفصائل بعد أن قامت بتجميعهم في ريفها من كافة أنحاء سوريا فيما بدا وكأنه تحضير للعشاء الأخير الذي سيتم فيه إبادة كل من شارك في القتال ضد النظام ومن ثم إسدال الستار.

في المحافظة على مواصلة القتال، حيث أعلنت نهاية شهر نوفمبر الماضي إطلاق معركة للسيطرة على عدة بلدات وقرى على محور ريف إدلب الشرقي بهدف انتزاعها من قبضة النظام وحلفائه، ومن ثم وقف



محاولاتهم المستمرة للتقدم على مناطق سيطرتها بريفي إدلب الجنوبي والشرقي، فيما تمكنت قوات النظام من استعادة البلدات التي خسرتها في المعركة الأخيرة.

ما يدور على الأرض ينبئ بأن الوضع في هذه المحافظة المنكوبة سيطول، خصوصاً في ظل حالة عدم الاكتراث الدولي بسوريا التي أعادتها حرب أكلت الأخضر واليابس عشرات السنين إلى الوراء وجعلت منها بلداً شبه مفتت تتقاسم السيادة على أرضه الولايات المتحدة التي لا هم لها سوى حماية النفط والاستيلاء عليه، وروسيا التي تريد إثبات أنها اللاعب الأقوى في هذا الملف، وإيران الساعية إلى توسيع نفوذها وإتمام مشروعها لإقامة الهلال الشيعي، وتركيا الحاملة بإعادة أمجاد الدولة العثمانية، وأخيراً النظام الذي يمثل حالياً الطرف الأضعف بين اللاعبين الفاعلين على الأرض السورية.

أزمة سوريا المستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات سببت مقتل مئات الآلاف جلهم من المدنيين، وتشريد ما يزيد على 6 ملايين من مواطني هذا البلد تفرقوا بين الداخل ودول الجوار وأوروبا، وخسائر اقتصادية بلغت نحو 226 مليار دولار، فضلاً عن تدمير أو إلحاق أضرار جزيئية بـ 27% من مجموع الوحدات السكنية في البلاد، وتدمير 67% من القدرة الصناعية بشكل كامل، وإلحاق خسائر بلغت 25 مليار دولار بالقطاع الزراعي و14 مليار دولار بالقطاع السياحي، فيما تفيد تقديرات البنك الدولي، بأن 6 من بين كل 10 سوريين يعيشون في فقر مدقع.

إدلب التي تقع شمال سوريا على الحدود التركية، ويبلغ عدد سكانها نحو 1.5 مليون نسمة، باتت ميدان الحرب النهائية والمعركة الأخيرة التي يريد النظام وحلفاؤه حسمها بأي ثمن ومهما كانت النتائج والخسائر

باعتبارها الحلقة الأخيرة التي لم يتم كسرها في سلسلة الأحداث في هذا البلد الذي طالت معاناة شعبه وبات مسرحاً للتدخلات من كل حذب وصب وساحة لتصفية الحسابات واختبارات القوة بين دول وميليشيات وعصابات وأجهزة مخابرات من شتى أنحاء العالم.

حتى الأمس كانت هذه المحافظة ذات الطبيعة الخلابة تحت القصف الشرس المكثف جواً وبراً عبر مئات الغارات والبراميل والقذائف الصاروخية والمدفعية، وهو ما دفع أكثر من 38 ألف مدني إلى النزوح من ديارهم في الريف الشرقي لمعرة النعمان، حيث يفيد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن بعضهم توجه إلى ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي، فيما توجه البعض الآخر إلى مخيمات تقع عند الحدود مع لواء الإسكندرون في الجنوب التركي لتزداد معاناتهم وتتعمق جراحهم، حيث يفترضون العراء ويفتقرون إلى أدنى متطلبات الحياة في ظل جو بارد ونسيان عالمي. وكانت إحصائية نشرها المرصد نهاية أغسطس الماضي قالت إن عدد النازحين في إدلب بفعل العمليات العسكرية والقصف الجوي والبري المتواصل منذ إبريل الماضي قد بلغ 715 ألف مدني.

ويبدو أن التصعيد في إدلب يستهدف تهجير المدنيين إلى مناطق شمال المحافظة القريبة من الحدود التركية، وبالتالي الضغط على تركيا كي تلتزم بالاتفاقات الأخيرة التي تنص على وقف دعمها للعديد من الفصائل السورية وفتح الطرقات الدولية، وتسيير دوريات مشتركة مع روسيا في مناطق الشمال السوري، في حين تصرّ الفصائل المسلّحة



تتناول كاسرا العربي، محللة بمعهد توني بليبر للتغيير العالمي، في تقريرها في «فورين بوليسي» تأثير الاحتجاجات الأخيرة التي اندلعت في العراق ولبنان على النفوذ الإيراني الإقليمي، وتقول إن طهران التي ألفت ثقلها في جميع أنحاء المنطقة، تواجه الآن رد فعل عنيفاً في العراق ولبنان وفي الداخل الإيراني نفسه.

هل بدأت حملة التأثير الإقليمي في إيران بالتراجع؟



والمدينة، بمثابة ارتداء عباءة الإسلام الشيعي والسيطرة على أتباع المذهب الشيعي الذين يبلغ عددهم الآن 200 مليون شخص.

ولتحقيق ذلك، استثمرت طهران بكثافة في أدوات القوة والخشنة والناعمة لتوسيع نفوذها في العراق. وقد أدى هذا الاستثمار في النهاية إلى جني الأرباح، فبعض من أبرز القادة في العراق اليوم، بمن فيهم أبو مهدي المهندس، وهادي الأميري، ومسؤولون حكوميون سابقون وزعماء أقوى الميليشيات التي تدعمها إيران، قد تم تجنيدهم في البداية من قبل الحرس الثوري الإيراني في أوائل الثمانينيات من أجل القيام بثورة إسلامية في العراق، ولكن الخميني لم يعش لرؤية حلمه يتحقق في الاستيلاء على العراق، ما جعل خليفته، علي خامنئي، أكثر جوعاً وشوقاً لتحقيق هذا الحلم.

لقد سلطت مراسلات الاستخبارات الإيرانية المسربة الضوء على حجم وطبيعة تدخل إيران المنهجي والعميق في العراق، ابتداءً من شبكتها من العملاء المتشددين، وصولاً إلى إشرافها على المؤسسات السياسية. وتؤكد تلك المراسلات المسربة أن طهران خصصت موارد هائلة للتحكم في هيكل القيادة والسيطرة في بغداد. وينظر المحتجون إلى أن إيران تقف وراء الظروف الاقتصادية المتفاقمة والحكم الفاسد، ما يغذي المشاعر المعادية لإيران في الشارع العراقي.

ويمكن الإحساس بمزاج مشابه مناهض لإيران في لبنان، حيث تم تحدي أقدم وكيل للنظام الإيراني، وهو حزب الله

في الوقت الذي تجتاح فيه منطقة الشرق الأوسط موجة جديدة من المظاهرات، فإن هناك عاملاً مشتركاً يربط بين الاحتجاجات من بغداد إلى بيروت، إنه شعور عميق بالكراهية وواسع الانتشار تجاه النظام الإيراني. وهذا الأمر صحيح على نحو خاص في البلدات والمدن العراقية التي تعرضت للدمار.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات في العراق في أوائل أكتوبر الماضي، قتلت قوات الأمن المختلفة، بما في ذلك الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، أكثر من 400 عراقي وجرحت حوالي 20 ألفاً آخرين. وتشير الأدلة المتوافرة إلى أن الكثير من الوحشية في قمع المتظاهرين قد حدث بناء على طلب من المرشد الإيراني علي خامنئي، وقاسم سليمان قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني.

وإدراكاً منه لخطورة المزاج المعادي لإيران في الشوارع العراقية، الذي جسده المتظاهرون العراقيون الذين ضربوا صور خامنئي بأحذيتهم، تماماً كما فعلوا مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عام 2003، لم يتردد علي خامنئي في التدخل.

وفي إشارة إلى الاضطرابات على أنها مؤامرة دُبرت من قبل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية و«الكيان الصهيوني» (إسرائيل)، دعا خامنئي القوات في العراق إلى «علاج انعدام الأمن والاضطراب»، الذي كان بمثابة ضوء أخضر للميليشيات المدعومة من إيران لسحق المظاهرات في العراق. ويعود تاريخ العلاقة بين النظام الإيراني وبعض أقوى الشخصيات العراقية إلى أربعة عقود، ولكن السؤال المطروح هو: من أين تحصل طهران على نفوذها في بغداد؟ منذ اللحظة التي عاد فيها الخميني إلى إيران في عام 1979، وضع نصب عينيه تصدير الثورة الإسلامية إلى العراق، التي يتكون غالبية سكانها من الشيعة. وبالنسبة إلى الخميني، كانت السيطرة على مدينتي النجف وكربلاء العراقيتين، أقدس المواقع الإسلامية الشيعية بعد مكة



الخضراء المؤيدة للديمقراطية عام 2009، توسعت التركيبة السكانية للمعارضة من الإيرانيين في الغالب من الطبقة الوسطى إلى قطاعات أوسع من السكان. وشهد العقد الماضي أيضاً تطوراً جوهرياً في مطالب الإيرانيين، من الإصلاح إلى التغيير الصريح.

في عام 2009، كان هناك اعتقاد حقيقي بأنه يمكن إصلاح الجمهورية الإسلامية، أما الآن، فقد تم استبدال الشعارات المعتدلة المؤيدة للإصلاح التي كانت تسمع في الشوارع الإيرانية في عام 2009 بمزيد من الهتافات العدائية، مثل «الموت لخامنئي»، ما يشير إلى رفض أوسع للنظام الثوري الإسلامي بأكمله.

أربعون عاماً من إعطاء الأولوية للتدخل الإقليمي على حساب الالتزامات الداخلية خلقت اليوم أكبر إسفين بين الشعب الإيراني والجمهورية الإسلامية. وتؤكد الموجة الجديدة من الاحتجاجات المناهضة للنظام في إيران، التي خلفت مئات القتلى والجرحى في أربعة أيام فقط، المزاج المتدهور في الشوارع.

وهناك شيء واحد مؤكد، وهو أنه لن ينهزم الحرس الثوري الإيراني ووكلاء الشيعة في إيران دون قتال، وفي حين أن مزيج الضغط في العراق ولبنان وإيران قد يساعد في إضعاف النظام في طهران، إلا أنه من المحتمل أن يكون وصفاً قاتلة في الداخل الإيراني، حيث لم يعد بإمكان المجتمع الدولي أن يكتفي بالصمت.

يجب على المجتمع الدولي أن يشير بوضوح إلى أنه يقف مع الشعب الإيراني، وكذلك مع المواطنين في جميع أنحاء المنطقة، الذين يدعون إلى إنهاء نفوذ إيران خارجياً وإيران أكثر تقدماً على الصعيد الداخلي، حيث إن التخلي عنهم في وقت الحاجة لن يؤدي إلا إلى المخاطرة بتوفير حبل نجاة لأهداف إيران الاستبدادية والسلطوية.



البناني، كجزء من المظاهرات المناهضة للحكومة منذ أكتوبر. فالاحتجاجات في لبنان، التي تميزت بأنها علمانية الطابع بشكل فريد على الرغم من التكوين الطائفي الهش لسكانه، تحركها تهمة الفساد والرغبة في استبدال مؤسسة عقيمة وغير مفيدة، قد أصبحت معادية لحزب الله بشكل أو بآخر.

أما في إيران، فقد تم تجاهل المستويات المرتفعة من السخط العام في إيران باستمرار من قبل صناعات السياسة والمعلقين. وأحدثت الاحتجاجات الأخيرة في إيران، التي قمعها النظام بوحشية، غضب الكثيرين في الغرب، وذلك على الرغم من أن علامات الاستياء على نطاق واسع في الشارع الإيراني كانت موجودة منذ سنوات عدة.

وبينما يعارض العراقيون نظام إيران بسبب انتهاكها سيادتهم، ينتقد الإيرانيون النظام الإيراني لأنهم يرون أنه يحول مواردهم إلى مغامرات في الخارج، على الرغم من المشاكل الرئيسية في الداخل. ووفقاً للإحصاءات الرسمية، سيعيش حوالي 57 مليون إيراني تحت خط الفقر المطلق بحلول نهاية مارس 2020. ولكن هذا لم يثبط التدفق النقدي إلى وكلاء إيران الإقليميين في المنطقة. ومنذ اندلاع النزاع في سوريا، أنفقت الجمهورية الإسلامية ما لا يقل عن 30 مليار دولار لدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وتقوم طهران سنوياً بتحويل 700 مليون دولار لتمويل حزب الله اللبناني.

وفي الوقت الذي ينحاز فيه حزب الله إلى النخبة السياسية في لبنان، فإن المحتجين في بيروت مستعدون بشكل متزايد لانتقاد الحزب. لذلك يجب ألا يشكل عمق الغضب الشعبي تجاه النظام أي مفاجأة. أما في إيران، فقد اندلعت الاحتجاجات الأخيرة بسبب زيادة أسعار الوقود، لكن زيادة سعر الوقود كانت مجرد شرارة أشعلت عقوداً من المعارضة للنظام. وبعد عشر سنوات من قمع الحركة

تقارير عالمية: قطاع الخدمات يعزز النمو في الإمارات



عالمي. وتوقع التقرير أن يؤدي معرض إكسبو 2020 دبي إلى زيادة نمو السياحة والبنية التحتية. وفي السياق ذاته قال تقرير نشرته «ماركت جازيت» إن قطاع الخدمات المهنية والعلمية والتقنية يشكل واحداً من أكبر الصناعات في دولة الإمارات، ويشكل 2.6% من إجمالي الناتج القومي. وأوضح التقرير أن القطاع يضم مجموعة من الأنشطة، مثل القانونية والمحاسبية والخدمات الهندسية والاختبار التحليلي، والهندسة المعمارية، وأبحاث السوق، والخدمات البيطرية وتصميم أنظمة الكمبيوتر.

أكدت تقارير عالمية أن قطاع الخدمات، في الإمارات، يشكل أحد محركات النمو الاقتصادي، حيث تواصل الدولة النمو برغم التحديات الحالية، لافتةً النظر إلى أن الإصلاحات الأخيرة لقوانين الإقامة وملكية الشركات تدعم الاقتصاد وتعزز موقع الدولة مركزاً إقليمياً للأعمال التجارية. وأوضح تقرير نشرته شركة «سيكنغ ألفا» أن مركز دبي المالي العالمي جاء ضمن المراكز العشرة الأولى في مؤشر المراكز المالية العالمية للمرة الأولى، إلى جانب المراكز المالية الشهيرة الأخرى؛ مثل نيويورك ولندن وهونج كونج وسنغافورة، مشيداً بحرص حكومة الدولة على تشجيع البنوك الحكومية والخاصة على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الاحتياجات التمويلية من خلال برامج نوعية مثل «مبادرة طريق دبي للحريز» المقرر أن تنطلق في يونيو 2020. ولفت التقرير النظر إلى أن الإمارات ستسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على الائتمان والتأمين والبنوك بهدف ضمان تحفيز النمو، وزيادة جاذبية الإمارات كمركز أعمال

النفط والذهب يصعدان قرب ذروة 3 أشهر



ارتفعت أسعار النفط أمس، الجمعة، إلى أعلى مستوياتها في نحو 3 أشهر مع ترحيب المستثمرين بالتقدم في حل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين ونتيجة الانتخابات العامة في بريطانيا. وأعلنت واشنطن وبكين اتفاق (مرحلة واحد) الذي يقلص بعض الرسوم الجمركية الأمريكية مقابل زيادة مشتريات الصين من السلع الزراعية من الولايات المتحدة. وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 1.02 دولار بما يعادل 1.6% ليتحدد سعر التسوية عند 65.22 دولاراً للبرميل، في حين زاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 89 سنتاً أو 1.5% إلى 60.07 دولاراً. وأغلق كلا الخامين عند أعلى مستوياته منذ 16 سبتمبر، مرتفعاً أكثر بقليل من 1% على مدار الأسبوع. كما ارتفعت أسعار الذهب في ظل حذر المستثمرين حيال التطورات في مفاوضات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، حيث زاد سعر المعدن الأصفر في المعاملات الفورية 0.55% إلى 1477.45 دولاراً للأونصة (الأونصة) في أواخر جلسة التداول، منهياً الأسبوع على مكاسب بأكثر من 1.2%، وهو أفضل أسبوع من المكاسب في نحو ثلاثة أشهر.

إثيوبيا تحصل على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من البنك الدولي



أعلنت إثيوبيا أنها ستحصل على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من البنك الدولي لتدعيم إصلاحات في اقتصادها الخاضع تقليدياً لسيطرة الدولة. وكان صندوق النقد الدولي قال، قبل يومين، إنه توصل إلى اتفاق أولي على حزمة تمويل مدتها ثلاث سنوات بقيمة 2.9 مليار دولار لدعم الإصلاحات الاقتصادية في إثيوبيا. وقال رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، في حسابه على «تويتر»، إن شركاء تنمية لم يسألهم تعهدوا بأكثر من ثلاثة مليارات دولار بالإضافة إلى التمويل المقدم من صندوق النقد والبنك الدوليين. وأضاف أن الأموال ستوجه إلى إصلاحات هيكلية وقطاعية تستهدف الاقتصاد الكلي، وأن هذا يؤكد مجدداً الشراكة القائمة بين الحكومة والمانحين لتحويل إثيوبيا إلى بلد يعمّه الرخاء والسلام. ولم يذكر وزير الدولة الإثيوبي للشؤون المالية أيوب تولينا متى ستصل أموال البنك الدولي، لكنه قال إن قرض البنك سيصرف فور إقراره على مدى ثلاث سنوات أيضاً. وكان أبي تعهد بفتح الاقتصاد أمام الاستثمار الخاص عندما تولى رئاسة الوزراء عام 2018، مستهدفاً تحديث قطاعي البنوك والاتصالات والمساعدة في توفير فرص العمل لسكان إثيوبيا الذين يتجاوز عددهم 105 ملايين نسمة.

المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في ألمانيا التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل

المذهبية فيما بين المنظمات الرئيسية الإسلامية، وخاصة الاختلاف بينها وبين مجتمع الطائفة العلوية، وكذلك برغبة كل منظمة في الاحتفاظ بسيادتها واستقلالها، ولم تنجح في إعادة الهيكلة وتكوين مجلس إسلامي يمثل المسلمين جميعاً في ألمانيا، ويحظى رسمياً بصفة المجتمع الديني. وقد شهد الخطاب السياسي عن الإسلام في ألمانيا تركيزاً شديداً في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي نجم عنه انخراط المنظمات الإسلامية الرئيسية، بشكل متزايد،

في العمليات السياسية. وتتسم العلاقة بين المنظمات الإسلامية الرئيسية والقطاع السياسي في ألمانيا باستراتيجيات التكيف والاحتجاج في آن واحد، وهو ما يؤدي إلى علاقة ملتبسة. فغالباً ما تكون المنظمات الرئيسية متحمسة لتأكيد استعدادها للتعاون والمشاركة في الحوار السياسي، وكذلك التعاون والتأزر مع هيئات تنفيذ القانون. بيد أن التعاون مع القطاع السياسي يواجه أيضاً بعض الشك والنقد من المنظمات، وكثيراً ما يكون السبب هو الربط بين الإسلام والتغيرات في التشريعات الأمنية الألمانية.

كما تواصل المنظمات أيضاً وبقوة نقد مسائل ذات صلة بمطالب الاعتراف القانوني بالحقوق، وتأسيس التعليم الديني الإسلامي في المدارس العامة، والاعتراف السياسي الرسمي بالمنظمات الإسلامية الرئيسية بوصفها مجتمعات دينية ومؤسسات ضمن

القانون العام. ويعزو ممثلو هذه المنظمات قصور التطور في هذه الجوانب إلى تردد الساسة في التصدي لهذه القضايا على مستوى الولايات الاتحادية الألمانية، ويشكون أن الساسة إما لا يريدون طرح هذه المسائل أبداً وإما يماطلون كسباً للوقت حتى يحتلوا العناوين الرئيسية خلال فترات الحملات الانتخابية. وبرغم استمرار الحوار على المستوى الاتحادي ضمن مؤتمر الإسلام الألماني الذي انعقد في عامي 2006 و2010 وشاركت فيه المنظمات الإسلامية الكبرى، فإن المنظمات تؤكد مراراً أن الولايات الاتحادية الألمانية هي السلطات الصانعة للقرار، ومن ثم فهي مسؤولة عن تنفيذ الإرشادات العملية المتفق عليها خلال مؤتمر الإسلام الألماني. وقد بدأت عملية التنفيذ السالفة الذكر تتشكل توتراً فقط. والواقع أن المسلمين في ألمانيا كانوا مستعدين للتعاون لفترة طويلة، لكن الساسة شرعوا الآن فقط في استيعاب هذه الحقيقة. ولذا يجب على الجانبين التواصل؛ وهي المسؤولية التي يجب أن يتشاركها المعنيون جميعهم.

قوبلت المنظمات الإسلامية في ألمانيا بتحدٍ تمثل في التغيير الحاصل في الحوار السياسي عن الاندماج في ألمانيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد صارت مسألة دمج المسلمين والإسلام في ألمانيا محل اهتمام متزايد. واكتسبت المنظمات الإسلامية سريعاً أهمية كبيرة باعتبارها نقاطاً للاتصال بالنسبة إلى الناشطين السياسيين. يقدر عدد المسلمين في ألمانيا بنحو 3.5 مليون مسلم، إضافة إلى نصف مليون من أبناء الطائفة العلوية. وتوجد

في ألمانيا خمس منظمات إسلامية رئيسية، هي: الاتحاد التركي-الإسلامي التابع لإدارة الشؤون الدينية (DITIB)، واتحاد المراكز الثقافية الإسلامية (VIKZ)، والمجلس الإسلامي لجمهورية ألمانيا الاتحادية (IRD) الذي يضم الجمعية الإسلامية «ميلي جوروس» (IGMG)، والمجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا (ZMD)، ومجتمع الطائفة العلوية في ألمانيا (AABF).

تختلف المنظمات الإسلامية الرئيسية في ألمانيا في الطريقة التي تصف بها نفسها، وذلك بحسب ما يمليه السياق الخاص بكل منها، كما تختلف في تحديد علاقتها ببلد الأصل الذي ينحدر منه معظم المسلمين والعلويين في ألمانيا (وتركيا).

وبينما تشدد الجمعية الإسلامية (ميلي جوروس) في ألمانيا على طبيعتها الدينية، وتؤكد اختلافها عن نظيرتها التركية التي

تعتبرها ألمانيا حركة سياسية متطرفة ومعادية للسامية، فإن مجتمع الطائفة العلوية يعتبر قاعدة للعلويين في أوروبا، ومن أهدافه تحسين أوضاع العلويين في ألمانيا وفي تركيا أيضاً، وهو أمر تشجعه ألمانيا. ويرى بعض الباحثين أن أثر هذه الصلة ليس سلبياً بالضرورة، وهم يصفون المنظمات باعتبارها عابرة للقومية وقادرة على الموازنة بين أنشطتها في دولة الأصل ومشاركتها السياسية في الدولة المضيفة. أُسس معظم المنظمات الإسلامية في ألمانيا خلال السبعينيات والثمانينيات، واستمرت محاولات التنسيق فيما بين هذه المنظمات بأشكال مختلفة؛ منها: تكوين منظمات كبرى، أو منتديات للحوار، أو مجالس شورى على مستوى بعض الولايات. وكان الدافع إلى تأسيس هذه الأشكال التنسيقية أحياناً هو طلب السلطات المحلية ترشيح جهة اتصال محددة للتفاوض مع الجانب السياسي الألماني في موضوعات محددة مثل إقامة مدافن للمسلمين، أو التعليم الديني في بعض الولايات. لكن هذه الأشكال كانت تصطدم دائماً بالاختلاف والتوترات



تأليف: ماتياس كورتمان وكيرتن روزنو-ويلامز
تاريخ النشر: 2014



الجيش الوطني الليبي على مرمى حجر من قلب طرابلس

تسارعت وتيرة الأحداث في ليبيا، وباتت قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على مشارف قلب العاصمة طرابلس بعد أن حققت تقدماً سريعاً على مختلف محاور القتال، حيث تمكنت من فرض سيطرتها على أحد أكبر معسكرات حكومة الميليشيات جنوب العاصمة، بعد أقل من يومين على إطلاق الجيش «المعركة الحاسمة» للسيطرة على العاصمة طرابلس.

وتمكّنت قوات الجيش الوطني الزاحفة بخطوات ثابتة إلى العاصمة في المحاور كافة من السيطرة على منطقة «التوغار»، وكذلك على معسكر حمزة، الواقع بمنطقة مشروع الهضبة بالجنوب الشرقي لطرابلس، الذي يبعد مسافة 4 كيلومترات عن طريق الشط المؤدي إلى قلب المدينة، وتعاملت مع القوات التركية الموجودة في ليبيا لمساندة حكومة السراج، واستطاعت تدمير عشرات الطائرات التركية «المسيّرة»، التي تُستخدم ضدها.

واستهدفت طائرات سلاح الجو الليبي ليلة أمس مواقع تخزين الطائرات التركية المسيّرة (TB2) بالكلية الجوية العسكرية بمصراتة؛ حيث تم تدمير شحنات عسكرية تركية بمواقع تخزينها؛ ما أدى إلى دوي انفجارات متتالية واحتراق «هناجر» الطائرات التركية المسيّرة.

الجيش الليبي الذي يهدف من إطلاقه هذه العملية إلى إسقاط الاتفاق الذي وقعه رئيس الحكومة فايز السراج مع تركيا بشأن تقسيم مناطق شرق المتوسط الغنية بالغاز بين البلدين، والذي أثار العديد من ردود الفعل الراضة له على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث يعتبر الجيش والعديد من القوى السياسية في ليبيا أنه يمس سيادة البلاد، دعا المسلحين إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم؛ واعداداً بضمن سلامتهم في حال قيامهم بذلك، ومؤكداً أن مقاومتهم عبثية تضر بالبلاد وبكل منهم شخصياً، وخاصة أن قواته استطاعت خلال 24 ساعة الدخول إلى مناطق وأحياء رئيسية في العاصمة طرابلس.

ورصد الجيش خلال الأيام القليلة الماضية وصول ونقل وتخزين شحنات عسكرية تركية في مواقع مدنية غير ملائمة لتخزين معدات خطيرة من الأسلحة والذخائر والمعدات، حيث يتبع بعضها مخازن شركات تجارية ويقع بعضها قرب



يعتبر الجيش أن اتفاق السراج مع تركيا يهدد سيادة البلاد. حملة الجيش الوطني الليبي للسيطرة على العاصمة تحظى بدعم سياسي دولي واسع النطاق.

المناطق السكنية؛ وهو ما دعا قيادته إلى توجيه مختلف التشكيلات بعدم استهداف شحنات عسكرية تركية في مواقع مدنية بمصراتة في الوقت الحالي حرصاً على سلامة السكان. كما حذرت القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية، السفن وطائرات الشحن المدنية من نقل المعدات العسكرية التركية إلى جميع منافذ ليبيا، مؤكدة أن أي سفينة أو طائرة مشبوهة ستكون هدفاً مشروعاً لسلاح الجو، في الوقت الذي طالبت فيه سكان مدينة مصراتة برفض تخزين الذخائر قرب أحيائهم السكنية، ومطالبة تجار السلاح وقادة الميليشيات بإخراجها بعيداً عن وجود السكان المدنيين.

ويبدو من ردود الفعل الدولية أن حملة الجيش الوطني الليبي للسيطرة على العاصمة تحظى بدعم سياسي واسع النطاق، حيث هاتف الرئيس الأمريكي قائد الجيش، المشير خليفة حفتر، مباشرة بعد إعلان انطلاق العمليات العسكرية؛ وهو ما يفسره المراقبون على أنه مصادقة أمريكية عليها، في حين تقدّم فرنسا دعماً سياسياً أساسياً لقيادة الجيش، وتراهن على قدرته في إحكام سيطرته سريعاً على طرابلس وكامل التراب الليبي، في حين لا يبدو الموقف الروسي مختلفاً عن موقف الولايات المتحدة تجاه العمليات في ليبيا، بينما تؤيد معظم الدول العربية قيادة الجيش الوطني الليبي في مسعاها إلى توحيد البلاد، وإنهاء سيطرة الميليشيات عليها.